مختارات من الصحف العبرية

العدد 4177، 3-12-2023

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

فلسطينيون من خانيونس يغادرون في الأمس بعد تحذيرات الجيش الإسرائيلي (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

جدعون ليفي: إسرائيل تخلّت عن المخطوفين 2

تسفي برئيل: الحزام الأمني في غزة لن يوفر لإسرائيل الأمن الذي ضاع 4

ناحوم برنياع: إسرائيل لديها معضلة في جنوب غزة، لكن هناك فرص اتفاق في الشمال 8

حاييم رامون: انهيار مفهوم المركز الثنائي: السياسة تواجه تغيّراً جذرياً 11

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

جدعون ليفي – محلل سياسي
"هآرتس"، 3/12/2023

إسرائيل تخلّت عن المخطوفين

- عودة إسرائيل إلى القتال هي أكبر خطأ ارتكبته منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر. حرب "الأيام الثقيلة والمثقلة بالدماء"، بحسب التعبير الشهير لموشيه دايان عن حرب أُخرى، تحولت في الأول من أمس إلى أيام ثقيلة ودموية، أكثر فأكثر، في وقت تبتعد أهدافها، وتتراكم جرائمها. العودة مجدداً إلى المشاهد المخيفة من غزة، اليومان الأولان لتجدُّد القتال كانا مريعَين، أولاد يُحتضرون على الأرضية القذرة للمستشفيات في غزة، وأهلهم فوقهم يصرخون ألماً. جرحى في الرأس غطاهم غبار الدمار، يُحملَون إلى المستوصفات، حيث لا يمكن إنقاذهم. غزة لم يعد في إمكانها أن تتحمل أكثر، وبعد الهدنة، لم يعد من الممكن تحمُّل المعاناة الإنسانية. كيف يمكن أن تخبر عائلة فرّت، حفاظاً على سلامتها، ووجدت لها مأوى في ربع خيمة، بأن عليها التوجه جنوباً؟ كيف تقول لها إن عليها التوجه جنوباً، بينما الجنوب كله يُقصَف من دون تمييز تقريباً، مثل الشمال. وحتى الخريطة التفاعلية نتيجة تكنولوجيا وأخلاقية الجيش، والتي وُزعت في نهاية الأسبوع، لا تستطيع إنقاذ أحد في غزة، وثمة شك في أنها وُضعت من أجل هذه الغاية.
- إسرائيل غير مهتمة بمعاقبة غزة، بل فقط بتحقيق الأهداف. من خلال العودة إلى الحرب في غزة، إسرائيل اعترفت بأنها تفضل هدفاً على هدف آخر. انتهى الحديث عن تحرير المخطوفين بأي ثمن، قبل أي شيء آخر، وسقط سقوطاً لا عودة عنه. إسرائيل فضّلت، بوضوح، سحق "حماس"، بغض النظر عمّا تعنيه كلمة سحق، على إنقاذ المخطوفين. لا تنفع الألاعيب

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الكلامية هنا، وهذه هي الحقيقة العارية. مع استئناف الحرب، إسرائيل لا تعرّض حياة المخطوفين للخطر فحسب، بل تُفشل محاولات تحريرهم. يجري هذا كله، بينما كانت عملية تبادُل المخطوفين والأسرى في ذروتها، ونجحت أكثر مما كان متوقعاً لها.

- بعد أيام طويلة من احتفالات إطلاق سراح المخطوفين، وفي الوقت الذي استنفدت الاستديوهات والصحف كل قطرة من المشاعر؛ وتحولت نشرات الأخبار إلى برامج من تلفزيون الواقع، روى فيها كل ابن عم بعيد روايته لمحرر مرات ومرات، وعندما تحول الواقع المفزع إلى برنامج تلفزيوني، والنهاية السعيدة إلى مشهد مبتذل، بعد هذا كله، انهارت المفاوضات، وانهارت أسطورة تحرير المخطوفين بأي ثمن. وفقاً للتقارير، "حماس" هي التي أرادت الانتقال إلى إطلاق سراح الرجال، الأغلى ثمناً، لكن إسرائيل أرادت الانتهاء من إطلاق النساء أولاً. إن تفجير المفاوضات والعودة إلى الحرب بكامل القوة يعني شيئاً واضحاً فيما يتعلق بسلّم أولويات إسرائيل التي كان هناك شك منذ البداية في أنها تفضّل الحرب على تحرير المخطوفين.
- لقد حانت لحظة الحقيقة بالنسبة إلى إسرائيل، والاختيار جرى، وهو أمر مشين. لا يوجد هدف لإسرائيل أهم من تحرير المخطوفين، ولا يوجد أخطر من قطع الميثاق غير المكتوب بين المواطن (والجندي) وبين دولته، وترك المخطوف لمواجهة مصيره. منذ الآن، لا يمكن الحديث عن تحرير المخطوفين بأي ثمن. إسرائيل مع إطلاق المخطوفين، لكن من الواضح أنه ليس بأي ثمن. في نظرها، هناك أمور أكثر أهمية. فهي لن توافق على صفقة الكل في مقابل الكل، صفقة وقف إطلاق نار ثابت في مقابل إنقاذ 136 إسرائيلياً.
- في استديوهات الموت والفن الهابط، حاولوا طمس الاختيار. وحدهم أبناء عائلات المخطوفين، وليس كلهم، تجرأوا على الوقوف ضد استئناف الحرب، بينما واصلت جيوش المحللين والمراسلين ترديد الشعارات الفارغة، دفاعاً عن الحرب، حرب ما من شك في عدالتها، لكنها تطرح مسائل ثقيلة جداً، لا أحد يتحدث عنها بشأن أدواتها المرعبة. لقد خرجت

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إسرائيل إلى حرب عادلة، لكنها استخدمت وسائل غير عادلة قط. حتى في الحروب العادلة، ليس كل شيء مسموحاً، وبالتأكيد ليس مسموحاً قتل 15 ألف إنسان، والاستمرار في ذلك من دون توقف، فقط من أجل تحقيق أهداف، ثمة شك في أنها ممكنة التحقيق، وإذا تحققت، فإنها لن تحل شيئاً.

- لكن لنترك عدالة الحرب ووسائلها جانباً. من واجبنا استعادة المخطوفين، قبل كل شيء. ولا يزال في إمكاننا ذلك، شرط توقُّف الحرب.

<u>تسفي برئيل – كاتب إسرائيلي</u>
"هآرتس"، 3/12/2023

الحزام الأمني في غزة لن يوفر لإسرائيل الأمن الذي ضاع

- لم يكن في وسع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن يكون أكثر وضوحاً، عندما قام بترسيم الحدود المشروعة، أميركياً، للحرب في قطاع غزة. ففي العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر، عرض الرجل المبادئ التي ستصر واشنطن عليها: "لن يكون هناك تهجير قسري للمدنيين من قطاع غزة، وغزة لن تكون مجدداً وكراً لانطلاق نشاطات "إرهابية" ضد إسرائيل، ولن يجري أي تقليص لمساحة القطاع، وسيكون هناك التزام بوجود سيطرة فلسطينية موحدة على الضفة الغربية والقطاع".
- الفجوة القائمة بين المخطط والواقع تبدو عميقة في هذه اللحظة، فقطاع غزة لا يزال كقاعدة لانطلاق الهجمات ضد إسرائيل، وقد جرى فعلاً تهجير جماعي مكثف للسكان، مع فرار مئات الآلاف من الغزيين من شمال القطاع إلى جنوبه، وهم في هذه المرحلة غير قادرين على الرجوع إلى منازلهم، وليس من الواضح ما إذا كانوا سيتمكنون من العودة، بعد انقشاع غبار المعارك.
- يظهر الآن مسار تصادُم حتمي ثالث بين إسرائيل والإدارة الأميركية. لقد ذكرت وكالة رويترز أن إسرائيل بلّغت عدداً من الدول العربية أنها تعتزم

إقامة منطقة عازلة بين إسرائيل وقطاع غزة، بعد انتهاء الحرب. وبحسب التقرير، لقد أعلمت إسرائيل الأردن ومصر والإمارات وتركيا والسعودية بمخططها المذكور. التقرير المنشور في رويترز لا يفصّل أي جوانب تقنية لذلك الحزام الأمني المستقبلي، لكن في الإمكان الافتراض أن الحديث هنا يدور حول منطقة محايدة على امتداد الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة، بأعماق مختلفة، إذ يهدف نشر هذا الحزام إلى الحؤول دون تسلّل "المخربين" إلى إسرائيل، سواء على الأقدام، أو بالسيارات.

- الافتراض العملاني لهذه الخطة هو أن قطاع غزة سيظل مصدراً للتهديد البري، حتى بعد انتهاء الحرب، وحتى في حال تم القضاء على التهديد الصاروخي. ومن المفترض أن يمنع هذا الحزام الأمني الخطر، أو على الأقل، يمنح قوات الأمن الإسرائيلية الوقت الكافي للاستعداد لمواجهته.
- "الحزام الأمني" ليس اختراعاً جديداً في العالم، أو في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، قامت تركيا بإنشاء حزام أمني يفصل بينها وبين سورية، بالإضافة إلى السياج الذي تم إنشاؤه قبل أعوام بين البلدين، في حين قامت مصر بـ "تطهير" منطقة يبلغ عمقها نحو 3 كيلومترات، على طول الحدود بين قطاع غزة وسيناء.
- من أجل تحقيق مثل هذا الحزام الأمني، قامت تركيا باحتلال مناطق في العمق السوري على امتداد الحدود التركية، وأنشأت فيها قواعد عسكرية، حيث نشرت قوات تركية تعمل بالتعاون مع ميليشيات من المتمردين السوريين الذين تمولهم تركيا. كما تسيطر تركيا بصورة مباشرة على عدد من البلدات والقرى السورية، حيث تدير فيها معظم البنى التحتية المدنية، وقوات الشرطة.
- بيْد أن مطامح تركيا ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير. إذ تسعى أنقرة لتعميق الحزام الأمني المشار إليه إلى عمق يبلغ 30 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، بهدف إبعاد السكان الأكراد إلى الداخل السوري، وبذلك تخلق منطقة أمنية ثابتة تحميها من الهجمات الصاروخية، لا من التسلل على الأقدام.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- تخدم المنطقة الأمنية التركية أيضاً هدفاً ديموغرافياً. فتركيا تخطط لنقل نحو مليون لاجئ سوري إلى هذه المنطقة، وهذا العدد يبلغ نحو ربع اللاجئين السوريين الذين يقطنون في تركيا منذ اندلاع الحرب الأهلية في سنة 2011، وهكذا، تُحدث تحولاً ديموغرافياً تقوم من خلاله بتخفيف كثافة السكان الأكراد، الذين تعتبرهم تركيا مُعادين لها، ليحل محلهم سكان سوريون عرب. وبحسب المطامح التركية، فإن إقصاء الأكراد، أو تخفيف كثافتهم السكانية بصورة ملموسة، من شأنه أيضاً وضع حد لحلمهم بدولة مستقلة يتوحد تحتها الأكراد في تركيا والعراق وسورية وإيران.
- هناك عدد من أوجه الشبه بين الاستراتيجيا الإسرائيلية وتلك التركية فيما يتعلق بالمجموعات القومية التي تهدد أمن البلدين، إذ يبرز التشتت الجغرافي والانقسام الأيديولوجي اللذان يعيقان المطامح القومية للمجموعتين السكانيتين في الحالتين. نشير هنا إلى أن انعدام الاتصال الجغرافي السياسي بين الأكراد، كان قائماً منذ الحرب العالمية الأولى، كما أن الانقسام الأيديولوجي بين الأكراد عميق، ويشمل الأكراد الموجودين في سورية، أو العراق، وأكراد تركيا ومطامحهم، فضلاً عن الانقسامات الداخلية داخل الفئات الكردية في البلاد المذكورة، والتي تضمن تأجيل تحقيق حلم الحكم الذاتي إلى زمن آخر لا يقع في الأفق المنظور.
- بصورة عامة، يمكننا أن نرى مثل الخلافات المذكورة في العلاقات السائدة بين "فتح" و"حماس"، وبين هاتين الحركتين وسائر الفصائل الفلسطينية، بالإضافة إلى انعدام التواصل الجغرافي، وشكلت هذه العوامل كوابح أساسية للتوافق الوطني الفلسطيني على حل سياسي، وخدمت مصالح إسرائيل التي رعت الانشقاقات الفلسطينية، والانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية.
- لكن الحزام الأمني الذي أنشأه الأتراك في سورية لمواجهة التهديد الكردي، غير قادر على تهديد التطلعات الوطنية الكردية، ولا واقع الاحتلال الذي تعيشه بعض الأقاليم الكردية في سورية قادر على ذلك. فعلى الرغم من الوجود العسكري التركي في الحزام الأمني، فإنه يشهد اشتباكات عنيفة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وشبه يومية بين القوات الكردية والأتراك، كما أن مثل هذا الحزام قد يفشل أيضاً في إحباط هجمات الأكراد داخل تركيا كلياً. لم تتمتع تركيا بهدوء أمني نسبي إلا عندما شرعت في التفاوض مع قيادة حزب العمال الكردستاني في سنة 2009، في إطار ما عرّفه أردوغان بـ"سياسة الانفتاح على الأكراد"، وهي السياسة التي تم في إطارها التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سنة 2013، انتهت صلاحيته بعد مرور عامين.

- إن الحزام الأمني التركي داخل الأراضي السورية، يذكّرنا، إلى حد كبير، بالحزام الأمني الذي أنشأته إسرائيل داخل الأراضي اللبنانية، والذي تحول إلى ميدان قتال مستمر بين إسرائيل وحزب الله، بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. وكان من المفترض أن يؤدي القرار 1701، الذي أنهى حرب لبنان الثانية، إلى نشوء حزام أمني جديد بين الجنوب اللبناني وإسرائيل، لكن الفشل المدوّي للبنان والمجتمع الدولي، اللذين كان يجب عليهما تطبيق هذا القرار، بواسطة قوات تابعة للأمم المتحدة، حوّل هذا القرار إلى حبر على ورق.
- وعلى عكس الحزام الأمني التركي الذي يقع بالكامل في الأراضي السورية، أو الحزام الأمني الإسرائيلي الذي أقيم على الأراضي اللبنانية، فإن الحزام الأمني المصري، الذي أقيم منذ سنة 2015، لا يقتطع مناطق من أراضي القطاع. وفي المقابل، فإن هذا الحزام أكثر وحشيةً من الحزام التركي، لأنه فرض على آلاف المدنيين المصريين هجر منازلهم على امتداد الحزام، والانتقال إلى قلب سيناء، وإلى مدينة العريش ومحيطها على وجه الخصوص، لقد تم اقتلاع آلاف الأشجار، وتدمير آلاف المزارع، وهدم آلاف المنازل والبنى التحتية، من أجل التهيئة لهذه "المنطقة المطهرة". وإلى جانب ذلك، قامت مصر بردم آلاف الأنفاق التي ربطت بين القطاع وسيناء، وتحولت إلى مسار انتقال للسلاح والمعدات العسكرية الموجهة إلى حركة "حماس"، كما تحولت إلى مسار نقل مكثف للبضائع المدنية والسكان على جانبَي الحدود.
- يُعتبر الحزام الأمني المصري فعالاً، وتختلف أهدافه عن تلك التي تطرحها تركيا وإسرائيل، إذ إن مصر لم تتعرض لهجوم بالصواريخ، أو إطلاق النار

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

من قطاع غزة، وكان الهدف الكامل من إنشاء الحزام الأمني يتمثل في منع مرور "الإرهابيين الأعضاء في المنظمات الإرهابية" في سيناء، وضمنهم أعضاء في "تنظيم الدولة"، من سيناء إلى قطاع غزة، وعودتهم مجدداً إلى سيناء، والأهم من ذلك، أن السلام الذي تمكنت مصر من تحقيقه على الحدود بينها وبين قطاع غزة، كان مدعوماً بعلاقات وثيقة، تضغط وتهدد "حماس" التي التزمت، بل وعملت، على منع مرور "الإرهابيين" من سيناء إلى القطاع ومنه.

- لن يتمكن الحزام الأمني، حتى في ظل سيناريو القضاء على حركة "حماس"، من توفير الأمن لمواطني إسرائيل الذي انتُزع منهم، من دون وجود تسويات أمنية متفّق عليها مع سلطة فلسطينية سيتعيّن قيامها في قطاع غزة، والتي قد تحبط عودة نمو تنظيمات تسعى للاشتباك المسلح. وعلى النقيض مما جرى في سيناء أو سورية، حيث العمق الجغرافي للحزامين الأمنيَين هناك يتيح تنقّل المدنيين إلى داخل الدولة، فإن قطاع غزة عبارة عن قفص مغلق. وكل قطعة أرض يتم اقتطاعها لمصلحة إقامة حزام أمني، ستؤدي إلى تهجير آلاف السكان الذين سينتقلون إلى مناطق أكثر اكتظاظاً، فيزيدون في اكتظاظها، في منطقة تُعتبر أصلاً من أكثر المناطق اكتظاظاً في العالم. النتيجة المتوقعة لهذا كله ليست صعبة التخمين: فمن دون وجود تسويات سياسية، ربما تصبح بلدات "غلاف غزة" آمنة، لكن الجيش الإسرائيلي سيتحول، في الحزام المنزوع السلاح، إلى هدف للضربات المباشرة.

<u>ناحوم برنياع – محلل سياسي</u>
"يديعوت أحرونوت"، 3/12/2023

إسرائيل لديها معضلة في جنوب غزة، لكن هناك فرص اتفاق في الشمال

- أرادت "حماس" تجاوُز الـ15 امرأة وطفلاً الذين لا يزالون في الأسر،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والتوصل إلى صفقة تبادُل مسنين ومرضى، في مقابل مسنين ومرضى تابعين لها. المسنون ومرضانا هم مواطنون كبار في السن، معظمهم من كيبوتسات الغلاف؛ بينما المسنون ومرضاهم هم "قتَلة" محكوم عليهم بالسجن المؤبد. المسنون ومرضانا يعيشون ظروفاً تهدد حياتهم؛ بينما المسنون ومرضاهم يعالَجون في مستشفيات السجون. من المحتمل أن يكون قرار "حماس"، خرق العملية المتفق عليها والوصول إلى المسنين في وقت أبكر من المتفق عليه، ناجماً عن الضغط الكبير الذي يمارسه الأسرى على الحركة. لقد قرر الجانب الإسرائيلي أن يثبت لـ"حماس" أنه غير قابل للابتزاز. وآمل أن يكون التعقل وراء ذلك، وليس الغرور.

- تجدُّد القتال في غزة، يضع المستوى السياسي أمام عدد من المعضلات: الأصعب بينها المخطوفون. فالفرح بإطلاق سراح 114 مخطوفاً ممزوج بالقلق الكبير على 136 لا يزالون أحياء، وقليلون منهم أموات. في خانيونس وفي ضواحيها، توجد أغلبية زعماء "حماس"، وعلى ما يبدو، أيضاً أغلبية المخطوفين. وحتى لو لم تعلن "حماس" ذلك، فإن المخطوفين الذين بقوا في غزة هم دروع بشرية. وكلما ازدادت حدة القصف على هذه المنطقة، كلما ازداد خطر إصابتهم. شهادات المخطوفين الذين أُطلق سراحهم تؤكد هذا القلق. الخطر يزداد حدة منذ لحظة بدء العملية البرية.
- وفي الواقع، هناك إنذار مزدوج. الأول، إنذار من إسرائيل إلى "حماس"، ما دام سلاح الجو يقصف في خانيونس، يمكننا وقف العملية والعودة إلى المفاوضات ووقف إطلاق النار. بينما في لحظة دخول الدبابات إلى الميدان، سيكون من الصعب جداً وقف تقدُّم الجيش الإسرائيلي.
- يدخل الجيش الإسرائيلي إلى خانيونس من دون خطة لليوم التالي للحرب. وهذا جيد لعملية انتقامية، وليس لتحرُّك يجب أن يخدم هدفاً استراتيجياً. إنه يدخل إلى منطقة مليئة بالنازحين من شمال القطاع، من دون مأوى، ومن دون حماية. يضاف إليهم سكان خانيونس الذين طلبت منهم مناشير الجيش الإسرائيلي التوجه نحو الجنوب، نحو معبر رفح. وتشير الأرقام اليومية التي تنشرها الأمم المتحدة إلى ازدياد خطر انتشار الأوبئة، وإلى كارثة إنسانية (طواقم عمل وزير الدفاع غالانت مقتنعة بأن هذه

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

التحذيرات مبالَغ فيها).

- دروس الأسابيع الثمانية الأولى من القتال، هي أنه ليس من السهل "تطهير" مناطق غزة من "المخربين". 57 يوماً مرت، ولا تزال الشجاعية تقاتل، وتوجد جيوب مقاومة في أحياء أُخرى. الوقت بدأ ينفد بسبب الضغط الأميركي، وأيضاً بسبب وضع السكان المدنيين. ثمة شك في أن يكون لدى إسرائيل أكثر من أسبوعين؛ وثمة شك في أن تستطيع خلالهما تحقيق الأهداف القصوى التي وضعها المستوى السياسي، وأعلنها في بداية الحرب.
- لا جدال في أنه يجب توجيه ضربة إلى "حماس" تجعلها تخسر قدراتها. والجيش الإسرائيلي لا يستطيع تخطّي معقل "الإرهاب" في خانيونس. لكن لا مجال للانتصار هنا: من الأفضل خفض التوقعات والتوجه بسرعة نحو عملية التعافي وإعادة الإعمار، وقبل كل شيء استعادة المخطوفين.
- في الجبهة الشمالية، هناك فرصة معينة في التوصل إلى اتفاق بوساطة من الأميركيين والفرنسيين. يمكن رشوة الحكومة اللبنانية بأموال دولية في مقابل موافقة حزب الله على ما يطالب به وزراء في إسرائيل بتطبيق "القرار 1701 مخفّف"، نسخة مختصرة من قرار مجلس الأمن الذي أنهى حرب لبنان الثانية [حرب تموز/يوليو 2006]. وعلى ما يبدو، سيوافق حزب الله على سحب قوة الرضوان إلى ما وار نهر الليطاني، وعلى عدم إعادة بناء أبراج المراقبة والمواقع على الحدود، والتي دمرها الجيش الإسرائيلي (يريد غالانت عودة الطيران الإسرائيلي إلى التحليق في الأجواء اللبنانية). وتدل التجربة على أن هذا الاتفاق سيُخرَق بعد مرور أشهر، أو سنوات، لكنه سيسمح بعودة سكان المستوطنات في الشمال إلى منازلهم.
- يقودنا هذا الأمر إلى الجبهة الثالثة، التي تُعتبر على هامش جدول الأعمال: الجبهة الحوثية. يسيطر الحوثيون على معظم أجزاء اليمن، وهم ذراع إيرانية. ومنذ بداية الحرب، أطلقوا صواريخ ومسيّرات في اتجاه إيلات. وهم صادروا باخرة تملكها شركة رامي أوغنار الإسرائيلي، ويهددون بمصادرة بواخر أُخرى.
- قبل أيام، سُمعت أصداء انفجارات قوية في مخازن سلاح تابعة للحوثيين

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

بالقرب من صنعاء. ليس لديّ معلومات عن الجهة التي تقف وراءها، لكن لو كان لإسرائيل دور في ذلك، فمعنى هذا إشارة. قبل التفجيرات، نشر الحوثيون فيديوهات عن زيارات للسفينة المغطاة بعلمَي اليمن وفلسطين. وبعد التفجير، استضافوا وفداً من حزب الله في السفينة، وسارعوا إلى نشر فيديو عن الزيارة. وإذا كانت هذه إشارة، فإنها ليست كافية.

- صديق لي عثر في الإنترنت على تفاصيل حديثة عن سفينة شحن إيرانية تحمل اسم بهشاد، كان يجب أن تصل إلى قناة السويس في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، لكنها بقيت في مواجهة ساحل اليمن. كُتب أن عمر السفينة 24 عاماً، وتبلغ قيمتها 5.1 مليون دولار. هذه المعطيات لا تقدم الكثير، قد تكون سفينة بريئة تعطل محركها، وربما أيضاً سفينة عسكرية، مهمتها التعرف إلى هوية السفن الإسرائيلية، أرسلتها إيران المهتمة بمهاجمة ومصادرة هذه السفن. إنه أحد أساليب إيران الغامضة.

<u>حاييم رامون – سياسي إسرائيلي، شغل منصب رئيس نقابة العمال الإسرائيلية العامة "هستدروت"، ومنها قفز نحو الكنيست، في إطار حزب العمل الحاكم، لينتقل نحو تأسيس حزب "كاديما" مع إيهود أولمرت، وشمعون بيرس، وأريئيل شارون. كان نائباً لأولمرت خلال تولّي الأخير منصب رئيس الوزراء</u>
"معاريف"، 2023/12/1

انهيار مفهوم المركز الثنائي: السياسة تواجه تغيّراً جذرياً

- فقد العمل السياسي الإسرائيلي، منذ سنة 2009، بوصلته الأيديولوجية، وصار مركّزاً على نتنياهو. العمل السياسي الإسرائيلي أصبح كناية عن سياسة تركز على نتنياهو. وتحوّلت سياسات الأحزاب، جميعها تقريباً، إلى الاقتصار على ثنائية "فقط بيبي لرئاسة الحكومة"، أو "فقط أي شخص آخر رئيساً للحكومة غير نتنياهو". إن جميع التكتلات السياسية ارتكزت، منذ ذلك الحين، على أساس الموقف من بنيامين نتنياهو، في حين دارت جميع الحملات الانتخابية حول هذا الموضوع، لا غير.

- تحوّلت الأحزاب التي فضّلت رؤيا "دولة اليهود" على رؤيا "أرض إسرائيل الكاملة"، جميعها، إلى سياسات تركّز على نتنياهو، ولا مثال أوضح من التيار السياسي الذي يطلق على نفسه اسم "المعسكر الرسمي" لضرب مثال للأمر. في هذا المعسكر، يمكننا من جهة، أن نجد غادي أيزنكوت، الذي يصرّح بأن علينا الانفصال عن الفلسطينيين، وأن علينا تعزيز السلطة الفلسطينية، ومن جهة أُخرى، نرى في هذا الحزب أعضاء يقدسون قيمة "أرض إسرائيل الكاملة"، وضمنهم جدعون ساعر وزئيف إلكين، اللذان كانا ينتسبان إلى التيار المتطرف في الليكود. أما قمة هذه الخلطة الأيديولوجية العجيبة، فتتمثل في ماتان كاهانا، الذي ينتسب إلى التيار النازي في حزب "يمينا".
- العمل السياسي الذي يصب اهتمامه على نتنياهو وصل إلى ذروته، عندما أُلّفت "حكومة التغيير" برئاسة نفتالي بينِت، وهو بينت نفسه الذي وصف حزبَي "العمل" و"ميرتس" [اليساريين] بالـ "فاشيين" قبل ذلك بوقت قصير [ثم قام بضمّهما إلى تشكيلته الحكومية بعد ذلك]. وهو بينت نفسه الذي شغل منصب رئاسة مجلس يهودا والسامرة وغزة [المجلس الأعلى للمستوطنين]، وهو الشخص نفسه الذي اقترح، قبل وقت قصير من تأليف "حكومة التغيير" هذه، ضمّ معظم أراضي الضفة الغربية، بجميع مَن يسكنها من الفلسطينيين، إلى "دولة إسرائيل".
- الشخصية الثانية الأهم في حزب يمينا، هي أييلت شاكيد، التي وعدت بأن تقف بقوة ضد المحكمة العليا، رغماً عن أنف المعسكر "الليبرالي" [شريكها المستقبلي في حكومة التغيير]. أمّا مَن شغل منصب وزير المالية في حكومة التغيير فهو أفيغدور ليبرمان، الذي أسبغ عليه اليسار الإسرائيلي توصيفات "فاشي" و "المبشر بالترانسفير"، وهو الرجل نفسه الذي قالت عنه زهافا غالؤون [رئيسة حزب ميرتس] بأنه "واحد من الساسة الأكثر فساداً في `دولة إسرائيل`"، ودعت المستشار القضائي للحكومة إلى المباشرة بتحقيق جنائي ضده [ليتحالف، تالياً، في إطار حكومة التغيير].
- لقد نجحت هذه الخلطة السياسية العجيبة في التوحد على أساس ذاك المبدأ الـ "أيديولوجي" المدان: يجب أن يكون رئيس الحكومة أي شخص بخلاف

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

نتنياهو. ولهذا الغرض، قامت جميع أحزاب "التغيير" بإهمال جميع مبادئها الأيديولوجية (باستثناء الأحزاب التي لم يكن لديها أصلاً مبادىء).

- في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، انهارت فرضية "التعايش مع حركة حماس"، وهي الفرضية التي أيّدتها، بالمناسبة، أحزاب اليسار واليمين الإسرائيلي جميعها. لكن ثنائية "لا أحد يجب أن يشغل منصب رئاسة الحكومة سوى نتنياهو"، و"يجب أن يستلم رئاسة الحكومة أي شخص ما عدا نتنياهو"، التي عشنا معها أكثر من عقد من الزمن، انهارت وتحطمت على أرض الواقع السياسي الجديد. لقد بات من الواضح للجميع (باستثناء نتنياهو ربما)، في ظل المنظومة السياسية، أن نتنياهو لن يتمكن من الصمود بعد ذلك الإخفاق الذريع في "مجزرة" عيد "سمحات توراة". يتحمل نتنياهو مسؤولية مزدوجة عن ذلك الإخفاق: فهو يتحمل، أولاً، مسؤولية وزارية، بصفته رئيس الحكومة في وقت "المجزرة"؛ ثانياً، هو يتحمل المسؤولية عن الفرضية التي رأت في حركة "حماس" مكسباً، وفي السلطة الفلسطينية عبئاً، وهي الفرضية التي كان هو مسؤولاً عنها طوال فترة حكمه.
- ادّعى دافيد بن غوريون أن الصهيونية تقف أمام خيارين: إمّا دولة ذات أغلبية عربية في "أرض إسرائيل الكبرى"، وإمّا دولة ذات أغلبية يهودية، في جزء من "أرض إسرائيل". وكما هو معروف، لقد اختار بن غوريون دولة يهودية ديمقراطية، بدلاً من حلم "أرض إسرائيل الكبرى"، وحوّلت رؤياه هذه الحلم الصهيوني إلى واقع. والآن، بعد انهيار الفرضية المتركزة حول نتنياهو، فإن المواجهة السياسية في إسرائيل يجب أن ترتكز على التوتر القائم بين "الدولة اليهودية الديمقراطية"، وبين "أرض إسرائيل الكاملة"، وهي الفرضية السياسية القديمة والصحيحة نفسها، التي كانت قائمة حتى سنة 2009، والتي يجب العودة إلى تبنّيها.
- هناك مَن تمكن الآن، في المنظومة السياسية القائمة، من إدراك ذلك كلّه، لكن هؤلاء موجودون في معسكر "أرض إسرائيل الكاملة". فجدعون ساعر، مثلاً، انتقل من كراهيته المرضية الاستحواذية تجاه نتنياهو، إلى التخلي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

عن الإصلاح القضائي الممتاز الذي اقترحه في إطار "خطة ساعر لإصلاح النظام القضائي"، والتي شارك تحت رايتها في تشكيل حكومة مع حزبَي "ميرتس" و"القائمة العربية الموحدة"، لمصلحة تجدُّد تلك الصداقة الرائعة مع رئيس الحكومة. لقد عاد ساعر ليشغل منصب المستشار المفضل لنتنياهو. هذه أيضاً حال ليبرمان، الذي ركّز جهوده في السنوات الماضية [خلال فترة ولاية "حكومة التغيير"] على الصراع مع فئة المتدينين الحريديم، أكثر من قتاله ضد الفلسطينيين، وها هو الآن يُخرج من الدُّرج القديم، جميع مواقفه السياسية والأمنية المتطرفة التي كان يتبناها قبل انضمامه إلى معسكر التغيير.

- لقد عاد معسكر "أرض إسرائيل الكاملة" إلى ترويج مواقفه الحقيقية: العودة إلى السيطرة على قطاع غزة؛ تقويض السلطة الفلسطينية؛ ضم الضفة الغربية؛ السيطرة على حياة 5 ملايين فلسطيني، وإنشاء دولة أبارتهايد ثنائية القومية تمتد ما بين البحر والنهر. ولم يأتِ من فراغ أن نتنياهو والتيار اليميني يخوضان الآن حملة تقول إن السلطة الفلسطينية وحركة "حماس" مصنوعتان من الطينة ذاتها (ومن اللائق، هنا، أن نذكّر بأن نتنياهو اقترح قبل ثلاثة أشهر فقط، تعزيز السلطة الفلسطينية).
- خلال الحرب، بات الليكود يعود إلى قناعاته الأيديولوجية القديمة والسيئة، بالتدريج، لكننا أصبحنا في المقلب الآخر، سياسياً، نشهد خواءً أيديولوجياً هائلاً. إن القضية الفلسطينية، سواء في الحكومة، أو مجلس الكابينيت، تدار على أساس الدولة الثنائية القومية التي يريدها نتنياهو وسموتريتش، من دون أن ينبس بني غانتس وأيزنكوت ببنت شفة. بل إن رئيس المعارضة يائير لبيد لا يقوم بطرح أي بدائل سياسية واضحة من السياسات الحكومية في هذا المضمار.

علينا التحدث بلغة بن غوريون

- ها قد وصلت السياسة التي تصبّ تركيزها على نتنياهو إلى نهاية مسارها التاريخي، وها هي المسألة السياسية القديمة والصحيحة تعود إلى مركز الصدارة، حتى لو لم يدرك ذلك معسكر إسرائيل الديمقراطية ذات الأغلبية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

اليهودية. هذه هي المسألة الوجودية. وكل مَن يوهم نفسه بأنه يمكننا التحكم في حياة 5 ملايين فلسطيني من دون أن نمنحهم الحقوق، يعيش في الوهم. ففور رحيل أبو مازن، من المتوقع جداً أن تنهض قيادة فلسطينية جديدة تطرح على إسرائيل مطلب "One man, one vote"، وهو مطلب سيحظى بدعم واسع في أرجاء العالم.

- بناءً على ما تقدم، فإنني أفترض أن علينا، خلال الدورة الانتخابية المقبلة، التي أتوقع أن تكون في سنة 2024، العودة إلى رفع الشعارات القديمة: سيتحدث الليكود ومَن يدور في فلكه عن الضمّ الفعلي لقطاع غزة والضفة الغربية، بمن يعيشون فيهما من فلسطينيين، أما المعسكر المضاد، فسيكون عليه العودة إلى التحدث بلغة بن غوريون، عن الخيار الذي تواجهه إسرائيل والذي يحتّم عليها الاختيار بين دولة ثنائية القومية وبين دولة ديمقراطية لليهود. لكن غانتس وأيزنكوت ولبيد، يختارون الآن دفن راية الدولة اليهودية الديمقراطية عميقاً تحت الرمال. فإذا واصل هؤلاء الثلاثة التصرف على هذا النحو، فلن يمكننا عندئذ اعتبارهم سوى نسخة أُخرى من حزب الليكود.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

تجربة الاختفاء الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: 2022-1967

تأليف: حسين الفطافطة

تدقيق وتحرير لغوي: لميس رضا

حسن الفطافطة، كاتب وروائي من مواليد بلدة ترقوميا في قضاء الخليل سنة 1961. حائز بكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت، وعضو اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين. اعتُقل في سجون الاحتلال ما مجموعه 24 عاماً. صدر له العديد من الكتب الروائية والقصص والدراسات المسحية فى الحقل الاجتماعى.

فى هذا الكتاب، نحاول البحث فى ظاهرة الاختفاء فى فلسطين وتقصّيها وتحليلها من خلال تناولها من مختلف جوانبها الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، عبر كل محطات النضال الوطنى الفلسطينى المتعاقبة ضد المشروع الصهيونى الجاثم على صدر الفلسطينيين منذ عشرات السنين؛ وذلك لما لهذا الأمر من أهمية فى تأريخ التجربة الفلسطينية على هذا الصعيد، وخصوصاً أن الدراسات والأبحاث والكتب المتوفرة بهذا الشأن نادرة جداً.

ولقد كان لظاهرة الاختفاء والمطاردة فى مسيرة النضال الوطنى الفلسطينى دور مهم وأساسى فى إبقاء جذوة الصراع مشتعلة، على الرغم من الجهد الكبير الذى بذله الاحتلال وأعوانه للحد من هذه الظاهرة، مستخدمين كل الأساليب والإمكانات الضخمة المتوفرة لديهم. فالمتتبع لمسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة سيجد بين صفحات هذا الكتاب حضوراً بارزاً وواضحاً لقائمة طويلة من المتخفين الذين دوّخوا الاحتلال وكبّدوه خسائر بشرية ومادية كبيرة، ساعدهم على ذلك – فى العديد من محطات نضالهم – الدعم والإسناد التنظيميان والاحتضان الشعبي لهم.

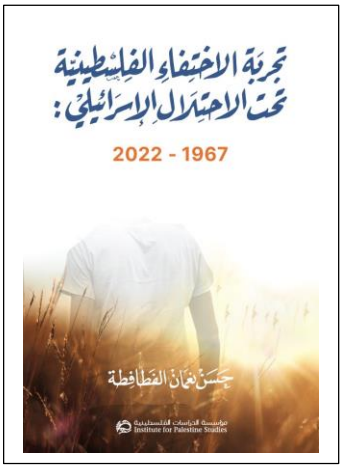

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر